تقرير

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

الحكومة العتيدة تنطلق وسط تحدّيات كبرى: الانتخابات البلديّة والإختياريّة في الواجهة

مع اعلان رئيس الجمهورية العماد جوزف عون ان اولوية الحكومة ستكون اجراء الانتخابات البلدية والاختيارية بالتوازي مع تنفيذ الاصلاحات، شهدت الساحة السياسية حراكا متزايدا، حيث تكثفت اللقاءات والاتصالات بين القوى السياسية والحزبية في مختلف المناطق، استعدادا لخوض هذا الاستحقاق الديموقراطي الذي تأجل ثلاث مرات، وتم تمديد موعده حتى 31 ايار 2025

انطلقت حكومة "الاصلاح والانقاذ" برئاسة الرئيس نواف سلام، وبدأت تختبر تحدياتها المعروفة والمدرجة في خطاب القسم لرئيس الجمهورية العماد جوزف عون وتصريحات الرئيس سلام منذ تكليفه حتى ولادة الحكومة، والمتضمنة رزمة من الاستحقاقات الملقاة على الحكومة الجديدة، لاسيما التحديات الاصلاحية والانتخابات البلدية والاختيارية التي جرت عام 2016، وكان من المفترض ان تجري في العام 2022.

لكن هذه الانتخابات شهدت تأجيلا اكثر من مرة، فقد اجلت للمرة الاولى لغاية 31 ايار 2023 بسب تزامنها مع موعد الانتخابات، وتلاها التأجيل الثاني لغاية 31 ايار 2024 حدا اقصى، حين قرر مجلس النواب تمديد ولاية المجالس لمدة سنة اضافية بسبب عجز الدولة عن تامين التمويل اللازم وفق ما اعلن وزير الداخلية في حكومة تصريف الاعمال بسام مولوي. لاحقا تم تأجيل الانتخابات مرة ثالثة لغاية 31 ايار 2025 حدا اقصى، نتيجة تصاعد التوتر على الحدود الجنوبية التي شهدت تبادلا يوميا للقصف بين حزب الله واسرائيل منذ بدء الحرب في غزة.

هذا التأجيل لمواعيد الاستحقاقات الدستورية ليس امرا جديدا في الممارسة السياسية في لبنان، فغالبا ما يتم تأخير المهل الدستورية نتيجة ظروف سياسية او امنية معقدة، بينها ليس فقط الاستحقاقات المتعلقة بانتخابات السلطات المحلية، بل ايضا تشكيل الحكومات او الانتخابات البرلمانية، او انتخاب رئيس جمهورية وهو منصب بقي في المدة الاخيرة شاغرا قرابة سنتين وشهرين، اي منذ انتهاء ولاية الرئيس السابق ميشال عون 31 تشرين الاول 2022 الى حين انتخاب العماد جوزف عون رئيسا للجمهورية في 9 كانون الثاني المنصرم.

شهد لبنان في تاريخه الحديث 6 انتخابات للمجالس البلدية في الاعوام 1952، 1963، 1998، 2004، 2010 و2016. لم يلتزم فعليا ولاية الست سنوات الا في انتخابات 2004 و2010 و2016، وكانت المجالس تشهد تمديدا لولايتها تبعا لظروف كل مرحلة، لكن اطول تمديد عرفته البلديات كان بين مجلسي 1963 و1998 بسبب الحرب الاهلية، وصدر في تلك الفترة التي امتدت 35 عاما نحو 21 قانونا يقضي بالتمديد للبلديات والمخاتير، بعضها بمفعول رجعي.

من المعروف ان الانتخابات البلدية والاختيارية في لبنان تجري كل ست سنوات خلافا لولاية البرلمان في 4 اعوام، وتمت آخر مرة عام 2016. وفقا لوزارة الداخلية فان عدد البلديات التي خاضت الانتخابات اخر مرة بلغ 1029 بلدية موزعة على 8 محافظات، وبلغ عدد المخاتير 3018 مختارا موزعين على المناطق كافة. تلعب هذه المجالس دورا بارزا في توفير الخدمات الاساسية للمواطنين، لكن دورها تراجع كثيرا خلال السنوات الماضية على وقع الانهيار الاقتصادي الذي عصف بالبلد منذ عام 2019، وتضاؤل الاعتمادات الممنوحة لها من اجل القيام بمهامها.

في سياق التحضير لهذه الانتخابات، اعلن وزير الداخلية والبلديات السابق بسام مولوي جهوز القوائم الانتخابية الاولية 2025-2026، وانه تم ارسال الاقراص المدمجة التي تحتوي نسخا عنها الى البلديات والمختارين ومراكز المحافظات والاقضية ووزارة الخارجية والمغتربين لنشرها وتعميمها تسهيلا للتنقيح النهائي.

تأتي هذه الخطوة في اطار الاجراءات التي تتخذها وزارة الداخلية والبلديات تحضيرا للانتخابات، بحيث يمكن لوزير الداخلية والبلديات ان يدعو اليها، وفي امكانه ايضا ان يعين موعد الانتخاب في يوم واحد لجميع البلديات، او ان يعين موعدا خاصا لكل بلدية او مجموعة من البلديات اذا اقتضت سلامة العمليات الانتخابية، على ان تتم الانتخابات في جميع البلديات خلال المهل المبينة في المادة 14 من قانون البلديات التي تنص على ان الهيئات الانتخابية البلدية تدعى بقرار من وزير الداخلية خلال الشهرين السابقين لنهاية ولاية المجالس البلدية. كما يذكر في القرار مراكز الاقتراع وتكون المهلة بين تاريخ نشره واجتماع الهيئة الانتخابية ثلاثين يوما على الاقل، اي انه يقتضي ان يدعى المواطنون الى الانتخابات خلال الفترة الممتدة بين 2025/3/31 الى 2025/5/31 وان ينشر قرار الدعوة قبل 30 يوما من يوم الانتخابات.

علما ان وزارة الداخلية تحدد بقرار دعوة الناخبين، عدد الاعضاء الذين سينتخبون لكل بلدية، كما تحدد عدد الاعضاء الذي يعود لكل قرية في ما اذا كانت البلدية الواحدة تضم قرى عدة، وذلك وفقا لنسبة عدد سكان كل منها حيث يجري الترشيح على هذا الاساس.

من الواضح ان اجراءات وضع القوائم الانتخابية اي لوائح الشطب وتحديثها، تحصل راهنا وتنتهي في آخر آذار، وبالتالي لا مشكلة على المستوى اللوجستي لأن وزارة الداخلية تكون جاهزة. من المؤكد ان من واجب الحكومة الحالية ان تستعد لهذه الانتخابات، لأنه عندما تتشكل وتنال الثقة تنتقل المهام فورا الى الوزير الجديد بحيث تستطيع الداخلية تولي هذه المهمة كون الاستعدادات اللوجستية والادارية منجزة منذ فترة. واللافت ان الطعون في صحة الانتخابات البلدية والاختيارية تقدم الى مجلس شورى الدولة في مهلة 15 يوما من تاريخ اعلان النتائج.

يشدد خبراء في الانتخابات البلدية والاختيارية على ان قرار اجراء الاستحقاق الانتخابي سياسي، وتحديدا عند رئيسي الجمهورية والحكومة، ومما لا شك فيه ان ارادتهما تذهب في اتجاه اجرائها في موعدها المؤجل. يجزم المعنيون بهذا الاستحقاق، بأن التأجيل للمرة الرابعة بات امرا معيبا

> **وزير الداخلية: لاتمام الانتخابات واحترام المواعيد الدستورية**

بعدما انتظمت الحياة الدستورية بانتخاب رئيس جمهورية وتشكيل حكومة، اضافة الى اسباب اخرى اهمها: عدم احترام الاسس الديموقراطية وضرب ارادة الناخب الذي اعطى ثقته لأشخاص لولاية مدتها 6 سنوات لا اكثر، وبالتالي انحلال واستقالة عدد كبير من البلديات المستقيلة والمنحلة التي لم تعد قادرة على القيام بواجبها.

في هذا السياق، يطمئن وزير الداخلية والبلديات العميد احمد الحجار الى ان "لبنان تجاوز الظروف الصعبة بانجاز الاستحقاقين الرئاسي والحكومي"، مؤكدا انه "سيوفر كل جهد لإتمام واجباته والاستحقاقات المرتبطة بعمل وزارة الداخلية والبلديات وعلى رأسها الانتخابات البلدية".

ويجزم ردا على سؤال يتعلق باحتمال تأجيل الانتخابات المزمع حدوثها في ايار المقبل لفترة زمنية وجيزة: "تواصلت مع الوزير السابق بسام مولوي للاطلاع على الاجراءات اللوجستية التي باشر انجازها، وسأسعى جاهدا لإتمام الانتخابات واحترام المواعيد الدستورية. الحمدلله، البلد تجاوز الظروف الصعبة في انتظار التحرر نهائيا من القوات الإسرائيلية. سنعمل مع الجيش اللبناني في هذا الاطار على تطبيق القرار 1701 وبالتالي لا وجود مانع من اجراء الانتخابات، الا في حال كان هناك قرار من الجهات المعنية عكس ذلك، حينها لكل حادث حديث".

◄

دور البلديات والمخاتير

تمثل المجالس البلدية والاختيارية في لبنان الحجر الاساس للحكم المحلي والتنمية المستدامة، غير ان استمرار الازمات المالية والسياسية والادارية يحد من قدرتها على تحقيق اهدافها، لذا بات من الضروري تبني اصلاحات جوهرية تعزز كفايتها وتضمن تقديم خدمات افضل للمواطنين.

من المعلوم ان الموارد المالية للبلديات تتكون من الرسوم التي تستوفيها البلدية مباشرة من المكلفين، والرسوم التي تستوفيها الدولة او المصالح المستقلة او المؤسسات العامة لحساب البلديات ويتم توزيعها مباشرة على كل بلدية. وكذلك من الرسوم التي تستوفيها الدولة لحساب جميع البلديات والمساعدات والقروض وحاصلات املاك البلدية، بما في ذلك كامل ايرادات المشاعات الخاصة بها والغرامات والهبات والوصايا. لكن البلديات عموما، وتحديدا بعد الانهيار الذي عصف بلبنان، تعاني من شح مالي كبير، ويشكو بعضها من العجز، مما اعاق تأدية دورها الانمائي وغيّب المشاريع، نتيجة تراجع الاقبال على المناقصات التي تعلنها.

فالبلديات في لبنان هي احد اقدم اشكال الحكم المحلي، حيث تلعب دورا اساسيا في ادارة الشؤون المحلية وتنظيمها ضمن نطاقها الجغرافي. ورغم التحديات التي تواجهها لا تزال البلديات تشكل ركيزة اساسية للتنمية المحلية، حيث تقوم بتوفير الخدمات الاساسية وتحقيق التنمية المستدامة، وعلى الرغم من ذلك فان فعالية هذه السلطات المحلية تعاني العديد من العقبات التي تتطلب اصلاحات جوهرية لتعزيز دورها.

يعود تأسيسها الى العهد العثماني، وقد صدر اول قانون عثماني ينظم عملها عام 1877، وتم تعزيزها خلال الانتداب الفرنسي حيث صدر قانون البلديات اللبناني الاول عام 1922 وفق نموذج مستوحى من النظام الاداري الفرنسي.

بعد الاستقلال وضع قانون البلديات عام 1977 الذي لا يزال ساري المفعول مع تعديلات متكررة، حيث وسع هذا القانون صلاحيات المجالس البلدية ومنحها دورا اكبر.

كما تلعب البلديات دورا حيويا في تعزيز المجتمع المحلي ونهضته، حيث تتولى مجموعة واسعة من المهام تشمل ادارة النفايات الصلبة وتنظيم عمليات جمعها ونقلها ومعالجتها، وتأمين المياه الصالحة للشرب، وشبكات الصرف الصحي بالتعاون مع المؤسسات المعنية، وانشاء الطرق الداخلية والارصفة والجسور والانارة العامة وصيانتها، وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية من خلال دعم المستوصفات والمراكز الصحية. كما تقوم البلديات بتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر تقديم التسهيلات للمستثمرين المحليين، وتنظيم الاسواق المحلية، ودعم الانتاج الزراعي والصناعي، والعمل على استقطاب الاستثمارات وتحفيز السياحة الريفية والبيئية عبر تطوير المرافق والبنى التحتية.

كذلك تولي اهمية للتخطيط العمراني والبيئي، وتضع مخططات توجيهية للبناء والطرقات للحفاظ على الطابع المعماري والتنظيم المدني، وحماية المساحات الخضر والموارد الطبيعية، ومراقبة الانبعاثات والتلوث ووضع خطط لمواجهة التغيرات المناخية.

اخيرا، تعنى البلديات بتنظيم الفعاليات الثقافية والفنية والتراثية لتعزيز الهوية المحلية، وتدعم النشاطات الشبابية والرياضية وبناء مراكز رياضية وترفيهية، كما تعزز المشاركة المجتمعية من خلال مجالس استشارية تضم ممثلين عن المجتمع المدني.

اما بالنسبة الى المختار فهو شخصية رسمية منتخبة ويمثل السلطة المحلية في الاحياء والقرى ويؤدي دورا اداريا وقضائيا مهما في خدمة المواطنين. يتم انتخابه لفترة 6 سنوات، ويعتبر صلة الوصل بين المواطنين والدولة، حيث يقوم بإصدار الوثائق الرسمية وتقديم المساعدات الادارية والمساهمة في الحفاظ على الامن الاجتماعي.

يعود نظام المختار الى العهد العثماني، وحافظ الانتداب الفرنسي على دوره، لكن تم تقنين صلاحياته من خلال تنظيم عمله وادراجه ضمن الهيكل الاداري الرسمي بحيث تعزز دوره كممثل رسمي للسلطة في القرى. لكن بعد الاستقلال تم اصدار قانون المخاتير عام 1947 الذي لا يزال ساري المفعول مع بعض التعديلات.

يقوم المختار بمهام ادارية تتعلق بإصدار الوثائق الرسمية من اخراج قيد فردي وعائلي، وتصديق صور المستندات الرسمية، ومنح شهادات الاقامة للمواطنين، وتنظيم الوثائق المتعلقة بالأحوال الشخصية كتسجيل الولادات الجديدة والوفيات وابلاغ السلطات المختصة، وتوثيق عقود الزواج والطلاق ونقلها الى الجهات المعنية، والتصديق على التواقيع والمستندات لاسيما افادات السكن والعمل وعقود الايجار والبيع وتنظيم المعاملات الرسمية المطلوبة في الوزارات والسفارات.

يؤدي المختار دورا على صعيد المهام القضائية، حيث يقوم بتنظيم الافادات القانونية التي تستخدم في الدعاوى المدنية، والمساهمة في عمليات حصر الارث واثبات الهوية الشخصية. كما يتوسط في حل النزاعات الصغيرة بين المواطنين وتقديم شهادات قضائية بناء على طلب السلطات، ويتعاون ايضا مع القوى الامنية في مكافحة التزوير والجرائم المرتبطة بالوثائق الرسمية وفي الابلاغ عن حالات الشكوى او المشاكل القانونية ضمن نطاق عمله.

يؤدي ايضا دورا اجتماعيا وانسانيا، لاسيما في تنظيم طلبات المساعدات الاجتماعية من الوزارات والجهات المانحة، وتنسيق المساعدات مع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، وتسهيل توزيع المساعدات الانسانية في الازمات والكوارث.

رغم الدور الاساسي الذي يلعبه المختار في المجتمع اللبناني، الا انه يواجه تحديات عدة تعيق اداءه الفعال، خصوصا لجهة نقص موارده المالية، اذ انه لا يتقاضى راتبا ثابتا من الدولة ويعتمد على الرسوم التي يتقاضاها عن معاملاته. لكن نجاح المختار في ادائه يعتمد على ادخال اصلاحات جوهرية تشمل تحسين وضعه المالي، وخفض التدخلات السياسية في مهامه وتحديث اليات العمل من خلال التحول الرقمي، مما سيمكنه من تقديم خدمات افضل وتعزيز دوره في تنمية المجتمعات المحلية.